كتابُ "المآخِذ على شُرَّاح ديوان أبي الطَّيب المتنبي"، لابن مَعْقِل الأَزدي
تحقيق الدكتور عبد العزيز المانع
«قراءة في المنهج»

أحمد سليم غانم(•)

استهلال

تعد الحركة النقدية التي تواكب الإنتاج الإبداعي ذات أهمية بالغة؛ لأنها تقيّمه وتقوّمه في آن، وفي ذلك الصدد ينطلق هذا البحث من منظور نقدي وصفي وتحليلي، لتقييمَ العناصرَ المختلفة في تحقيق كتاب "المآخذ على شُرَّاح ديوان أبي الطيب المتنبي"، لابن مَعْقل. وهذا الهدف في حد ذاته ليس جديدًا علَى المشتغلين بعلم المخطوطات وفن تحقيقها، ولكنَ الأمر الذي نود طرحه يتعلق بالعمل المُحقَق الذي يتناوله البحث، وغيره من الأعمال الأخرى التي يضطلع بنقدها باحثون آخرون.

منهج مقترح

درج الباحثون على تناول الأعمال المحققة بالنقد، ولكن أي أعمال يتناولون وينقدون؟ إنها الأعمال التي يظهر فيها غير قليل من السلبيات، بل السوءات، ففي مطالعتيٍ لغير دورية تراثية ـ بدايةً من عددها الأول وحتى الآن ـ لم أقف على بحث يتناول كتابًا محققا ليبرز ما فيه من الإيجابيات، بقدر ما كان التركيز وبؤرة البحث تتمحور حول السلبيات.

ولكن هناك سؤالاً يطرح نفسه هنا : هل هناك قيمة إيجابية لنقد الأعمال المحققة التي تكون دون المستوى؟ ونطرح السؤال بصيغة أخرى : هل هناك فائدة مرجوة من عرض الأعمال المحققة التي يغلب عليها القيم الإيجابية والالتزام بقواعد التحقيق، مما يتبين فيه شخصية المحقق الرصينة؟

وسوف أسمح لنفسي بطرح إجابة لا أزعم أنها الصحيحة، أو أنه لا يوجد صواب آخر إلى جانبها ربما لم أستطع تبينه، ففيما أرى أن نقد الكتب المحققة التي دون المستوى ربما يعود بالنفع على شخصين، هما صاحب العمل والناقد، أما نقد الكتب المحققة التي يغلب عليها القيم الإيجابية والرصانة في التحقيق فربما يعود بالفائدة على غير قليل من المتلقين، ولا سيما أن الدوريات بعامة، والدوريات التراثية منها بخاصة، يطالعها ثلاثة أصناف من القراء : إما المثقف

(•) باحث في التراث.

العادي من جمهور القراء العرض الذي ينتفع بما يطالعه من قيم إيجابية، وبما يتعرف عليه من منارات التراث العربي الأصيل، وما أُخرجت فيه من حلل قشيبة، وأزعم أنه ليس من الضروري لمثل هذا القارئ أن يطالع السلبيات، وما يدور حولها من غمز وغيره للمحقق غير الرصين.

وأما الصنف الثاني من القراء، فهم شُداة الباحثين من المحققين الذين يتطلعون إلى العلامات الدالة على الطريق المستقيم في فن التحقيق، وإذا نادى مناد بأنه يجب أن نعرض عليهم بعض السلبيات حتى يتجنبوها، فكفاهم من ذلك ما قد يوجد هنا أو هناك من بعض الملاحظات التي ترد عرضًا في التحقيقات الرصينة، على أن يكون أكثر ما يطالعونه ينتمي إلى القيم الإيجابية؛ حتى يتسنى لهم التعلم منها.

ويأتي بعد ذلك الصنف الثالث والأخير ممن يطالعون الدوريات التراثية، وهم العلماء الأثبات ممن نعدهم على أصابع اليد، وهؤلاء الأفاضل لا أظن أنهم ينتفعون من عرض السلبيات المتلاحقة في بعض الأعمال المحققة، فليس بهم حاجة إلى ذلك، فهم أقدر على تبينها ربما أكثر ممن يعرض البحث.

وصفوة القول إنني أقترح أن يتبنى الباحثون اتجاهًا جديدًا في نقد الكتب التراثية المحققة يُعنى بما تظهر فيه القيم الإيجابية، والالتزام بقواعد التحقيق الرصينة، حتى ينتفع الباحث والقراء على السواء؛ ومن هنا رأيت أن أعرض بالنقد الوصفي والتحليلي لأحد الكتب المحققة التي رأيت فيها غير قليل من القيم الإيجابية، والالتزام بقواعد التحقيق الرصينة الأصيلة مما أرساه المحققون الأوائل الأثبات.

العرض الوصفي

كتابُ المآخذِ على شُرَّاح ديوان أبي الطَّيب المتنبي تصنيف أبي عبد الله أحمد بن علي بن مَعْقل الأَزدي المُهلبي (٥٦٧هـ ـ ٦٤٤هـ)، بتحقيق الأستاذ الدكتور عبد العزيز بن ناصر المانع يمثل الحلَقة الأولى في سلسلة تحقيق التراث الصادرة عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض، وجاءت طبعته الثانية في سنة ٢٠٠٣م مذيلة بعبارة «طبعة مزيدة ومنقحة».

وكتاب المآخذ يتضمن خمسة أجزاء: اختص أولها بالمآخذ على شرح ابن جنّي الموسوم بالفسر، والثاني: المآخذ على شرح أبي العلاء المعرّي الموسوم باللامع العزيزي، والثالث: المآخذ على شرح التبريزي الموسوم بالموضح، والرابع: المآخذ على شرح الكندي الموسوم بالصفوة،

والخامس: المآخذ على شرح الواحِدي، واشتمل على قسمين، الأول: المآخِذ على الجزء الأول، والثاني: المآخذ عَلى الجزء الثاني.

وكما سلفَ يقع الكتاب في خمسة أجزاء اشتملت على (١٤٢٧) صفحة من القطع الكبير، وجاءت في أربعة مجلدات، واختص المحقق كل جزء بترقيم منفصل عن ترقيم صفحات الجزء الأول، وهو منحى له ما يبرره، خاصة إذا ما اعتمدنا مطلب القارئ والباحث الذي غالبًا ما يعتمد الأثبات وصلة لمطلبه، فإذا ما أحاله المحقق إلى الصفحات، إذا كان الترقيم متصلاً أصبح أمر الرجوع لها فيه شيء من التخمين بين الأجزاء والمجلدات، والترجيح لصفحاتها، أما إذا أحاله المحقق إلى رقم الجزء متبوعًا برقم الصفحة أصبح الأمر واضحًا لا يحتاج إلى الظن أو التحري.

واستهل المحقق الجزء الأول بالعنوان الآتي : «بين يدي الكتاب»[1]، وقام فيه بتوضيح صلته بالكتاب منذ ربع قرن، وكيف كانت الوصلة إلى تحقيقه، والإشارة إلى من قاموا بجهد تحقيقي تجاه أجزاء الكتاب، وتوجيه الشكر لمن كانوا عونًا صادقًا على القيام بهذا العمل.

وبعدما سبق وضع المحقق مقدمة للكتاب بأجزائه، وقد تضمنت عددًا من المباحث بدأها بابن مَعْقل الأَزدي المهلبي مصنف الكتاب متحدثًا عن إنتاجه الأدبي، عارضًا لديوان شعره ولعدد مَن كتبه، حتى اتصل الأمر بكتاب المآخذ، وهنا توسَّع في الحديث عن نسبة الكتاب إلى ابن مَعْقل، ووصف النسختين المخطوطتين منه، وما اتسمت به إحداهما من أفضلية على الأخرى، وبعد ذلك استعرض منهج ابن مَعْقل في تأليف الكتاب، وختم مباحث المقدمة بعمله في التحقيق ومنهجه فيه مستعرضًا خطوات تنظيرية، ثم يوقفنا المحقق على ثبت الصور المنتقاة من المخطوطتين، ويعرض بعده إحدى وعشرين صورة لهما، وبذلك تنتهي المقدمة.

وبعد المقدمة يبدأ الكتاب بصفحة أوقفها المحقق على إشارة صغيرة، ولكنها عند علماء المخطوطات والخبراء بفن تحقيقها في غاية القيمة، وعبارتها تقول: «هذا الكتاب محقق على نُسخَة المؤلف»، وكما هو معلوم متواتر فإن نُسخَة المؤلف تعد في الطبقة الأولى من طبقات النُسَخ المخطوطة، لما لها من أفضلية تنبع من درء الشك في التزيُّد أو النقص أو الحذف، سواء تم ذلك بقصد أو عن غير قصد، وكلتا الطريقين مدعاة للشك، ومعبر لعدم الثقة في النُسخة التي لا نعرف ناسخها، أو نعرفه ولكننا لا نثق في عمله.

---

(١) كتاب المآخذ ١ / ٥.

العرض التحليلي

لا يخفى أن الجهد التحقيقي غالبًا ما يتوزع على أربعة أقسام رئيسة، هي: مقدمة التحقيق، والمتن المحَقق، والتعليقات، والأثبات الفنية، وسوف نتناول في الصفحات الآتية الجهد التحقيقي المبذول في كتاب مآخذ ابن مَعْقل بالتحليل، في محاولة للتعرف على ملامح المنهج الذي اتبعه المحقق، وإبراز القيم العلمية الإيجابية المتبعة في التحقيق.

مقدمة التحقيق

العناية بتوصيف النُسَخ المعتمدة في التحقيق:

ويلفتنا بدايةً أن المقدمة بمباحثها المختلفة شغلت الصفحات من (١١) إلى (٦١)، بينما شغل توصيف نسختي المخطوط المعتمد في التحقيق الصفحات من (٢٨) إلى (٥٤)، وقد توحي هذه الأرقام بعناية شكلية واضحة بتوصيف النُسَخ، وهذا المبحث من المباحث الهامة، بل الأساسية في مقدمات التحقيق العلمي الرصين، على أننا إذا تجاوزنا الجانب الشكلي الكمي وجدنا المحقق يُعنى بتوصيف النُسخة الأم ـ ويبدو ذلك أيضًا في عدد الصفحات، حيث شغل توصيفها الصفحات من (٢٨) إلى (٥٠) ـ فيصفها أولاً وصفًا ماديًا تفصيليًا ينطلق منه إلى مناقشة إشكاليات علمية تعلقت بها وبما على ظهريتها من تعليقات مختلفة من مثل الوقف والسماع ودلالاته على تاريخ تأليف ابن مَعْقل للكتاب، ويتلو ذلك أمر داخلي يتعلق بترتيب مآخذه على الشُرَّاح، ويصل إلى حل إشكالية تتعلق بما يبدو من اختلاف هذا الترتيب في المقدمة ـ حيث جعله ابن مَعْقل متسلسلاً تسلسلاً تاريخيًا ـ عن الترتيب الفعلي الذي نجده في الكتاب، وتوصّل المحقق من خلال تتبع تعليقات ابن مَعْقل إلى أن يقر الترتيب الذي ظهر به الكتاب.

تصحيح الأوهام:

ويلي ما سبق توقُف المحقق أمام أمر هام يتعلق بالزمن الذي كتبت فيه النُسخة الأم، حيث شاع أنها من مخطوطات القرن الثامن الهجري، فاستطاع إثبات خلاف ما شاع، وأنها نسخة المؤلف من خلال الاستدلال بما نصَّ عليه السماع الذي طالعه المحقق وأطلعنا عليه أيضًا في الجزء الأول، وكذلك السماع الموجود في آخر كتاب المآخذ على الكندي وما يتبعه من إجازة.

ومن جانب آخر استدل من خلال ظواهر النساخة والملاحظات والاستدراكات الدقيقة المختلفة أنها لا بد أن تكون نسخة المؤلف، وعدَّدَ الدكتور المانع غيرَ قليلٍ من الأدلة التي تؤكد مجتمعة على أن نسخة فيض الله ـ النُسخة الأم في التحقيق ـ هي نسخة المؤلف، وختم هذا

المبحث بقوله: «ألا تدفعنا كل هذه الأدلة إلى القول ـ وبجَزْمٍ ـ إنَّ هذه النُسخة التي بين أيدينا هي نُسخة ابن مَعْقِل لمآخذه، كتبها بخط يده؟

بلى.

وسأحيل إليها في الكتاب، على هذا الأساس، إن شاء الله.»[١].

ويتلو ما سبق مبحث فرعي آخر عُني فيه المحقق بما شاع في توصيف المخطوطة قديمًا من أنه لابسها النقص وعدم الترتيب، واستطاع تفنيد ذلك على إجماله، على أنه أوقف القارئ على مواضع النقص الحقيقية في المخطوطة التي رصدها من خلال التحقيق، حيث تبين له أن النقص المزعوم في آخر المخطوط لا أساس له، وإنما يقع النقص في أوله ووسطه[٢]، وأخذ يرصد مواضع ذلك النقص، أو بعبارة أوضح يترصده واضعًا بين يدي القارئ صورة شديدة الوضوح والتفصيل لهذا المعلم من معالم النُسخة الأم[٣].

وبذلك تكتمل المباحث الفرعية التي اشتمل عليها القسم الأول من قسمي مبحث توصيف النُسَخ المعتمدة في التحقيق، أما القسم الثاني فقد اختصه المحقق بتوصيف نسخة عارف حكمت وما تحويه ظهريتها من طُرَرْ وتعليقات خاصة بالتملك، وكذلك بعض الفوائد اللغوية تعليقًا على بيت من الشعر، وما طالعه المحقق أيضا من اختام تملك ووقف احدها خاص بعارف حكمت.

وتقصَّد المحقق توصيف نُسخة عارف حكمت توصيفًا سريعًا، فلم يقف أمامها كثيرًا، معللاً ذلك بأنها نُسخة ـ مع وجود نُسخة المؤلف ـ غير ذات قيمة، خاصة أن ناسخها على قدر غير قليل من الجهل بما يقرأ ويكتب[٤].

عنوان الكتاب:

وبتأمل عنوان الكتاب لفتني أمر ـ على الرغم من مطالعتي له غير مرة في أثناء استعانتي بالكتاب للتخريج عليه فيما أقوم به من أعمال ـ لم يلفتني من قبل، فالعنوان «كتاب المآخذ على

---

(١) كتاب المآخذ ١/ ٤٣.

(٢) كتاب المآخذ ١ / ٤٤.

(٣) كتاب المآخذ ١ / ٤٤ ـ ٥٠.

(٤) كتاب المآخذ ١ / ٥١ ـ ٥٤.

شُرَّاح ديوان أبي الطَّيب المتنبي» عنوان عام، غير دال في عمومه هذا على ما يتضمنه من شرح الشُّرَّاح، فهل عدَّد ابن مَعْقل الأزدي مآخذه على جميع شُرَّاح ديوان أبي الطيب؟ .

وباستقراء الشُّرَّاح الذين وضع مآخَذه عليهم تبين أنهم خمسة، فهل اقتصرت شروح ديوان أبي الطيب المتنبي على خمسة شروح فقطَ حتى زمن وفاة ابن مَعْقل (٦٤٤هـ) أو حتى زمن تأليفه الكتاب؟ .

هذا ما لا أظنه، وعليه يظل العنوان عامًّا، غير دال على ما يحوي الكتاب، بدون تصفح وتعرف الشُّرَّاح الخمسة، وهنا كان للمحقق وقفة علل فيها أن العنوان قد يكون من وضع بعض تلاميذ ابن مَعْقل[1]، وهو تعليل مقبول، ويحل إشكالية هامة لا بد من التعرض لها في مقدمة التحقيق.

منهج ابن مَعْقل في تأليف كتابه:

وهناك مبحث آخر أود مناقشته، وخصه المحقق ببيان «منهج ابن مَعْقل في تأليف كتابه»، وناقش فيه السمات المائزة لتأليف ابن مَعْقل، وأسلوبه في المآخذ، وحواره للعلماء المأخوذ عليهم، وما درج عليه أحيانًا من ترك الأخذ على الشارح وأن يعمدَ إلى الأخذ على الشَّاعر المتنبي نفسه، على أنه عمد في أحيان أخرى إلى التخلي عن الأخذ الموضوعي على الشَّاعر والشارح كليهما، وتجاوز ذلك إلى سلق الشارح بلسانٍ حاد[2] .

إشكالية منهجية:

وهناك أمر آخر يستحق التوقف والمناقشة، وهو أن الدكتور المانع لم يفرد مبحثًا خاصًا، ولا حتى كلمة واحدة لدراسة كتاب المآخذ، وهو ما قد يؤاخذه به النقاد ممن يناقشون منهجه في التحقيق، والحق أن ما صنعه يميل إلى حَد بعيد إلى الصواب؛ وذلك أن بعض المحققين درج على وضع دراسة مختصرة ـ ولا بد أن تكون كذلك – ضمن مباحث مقدمة التحقيق، ويعنى فيها نفسه أيما عناء ؛ لأنه ربما لم يكن متمرسًا بالمحتوى العلمي للكتاب، فيضطر إلى وضع دراسة سريعة تتسم بالشمول والتعميم، وإن أُراد لها الخصوص فسوف يطول بذلك حجمها، وتجور على مباحث مقدمة التحقيق الأخرى، وتضخم من حجم الكتاب. وما يفوق ذلك أن المحقق يتوزع عمله وجهده على قسمين قد لا يلتقيان: الدراسة، والتحقيق، فلا يستطيع أن يبلو في أحدهما

---

(١) كتاب المآخذ ١ / ٢٩.

(٢) كتاب المآخذ ١ / ٥٥ – ٥٨.

بلاءً حسنًا، ولكن التفرغ الكامل لفن التحقيق ومطالبه أجدى على المحقق والقارئ الذي قد يكون أحد النقاد ممن يعنون بأمر الكتاب وأمثاله بعدما وضع المحقق بين يديه مادة موثقة رصينة يستطيع الركون إليها في دراسته.

ونستخلص مما سبق أن مباحث المقدمة اتسمت بالشمول الواجب لفن التحقيق في توازن موضوعي، وليس كميًا ظاهريًا، فالمتابع للتوازن الكمي قد لا يجده، غير أن التوازن الموضوعي متحقق يبرر عدم التوازن الكمي.

وعلى الرغم من دقة المحقق الشديدة فإنه يقول في نهاية المقدمة: «وأخيرًا فإني أجزم أن المطلع على هذا التحقيق لا بد أن يجد بعض التطبيعات، أو السهو، أو الخطأ العلمي، وتلك طبيعة المخلوق، وأردد مع الشَّاعر...»[١].

والحق أن التطبيعات في الكتاب تكاد تكون نذرًا يسيرًا لا تتعدى أصابع اليد الواحدة، فقد قرأت الكتاب كاملاً، وبعض أجزائه قرأته أكثر من مرة، ولم أقف سوى على ثلاثة أو أربعة من التطبيعات، وأعد ذلك في زماننا هذا كمالاً بشريًا محمودًا.

التعليقات:

وتتسم تعليقات المحقق على النص بعدة سمات نؤثر أن نعرضها تفصيلاً، ثم نعلق عليها إجمالاً بما يجب.

التخريج:

وقف المحقق بعض التعليقات على تخريج أبيات الشعر على المصادر التراثية المعروفة، وعلى الرغم مما يبدو من تحريه في التخريج، إلا أنه لم يقف على بعض الأشعار معزوة أو غير معزوة في مصادر أخرى[٢]، ولكن ما يستحق التعليق ليس ما سلف به القول، إنما منهجه في التعليل يقول: «لم أعثر على قائلها فيما راجعته من مصادر. قلت: ولعل هذا وأمثاله من شعر المؤلف»[٣].

إن غير قليل من المحققين يصنع ما صنعه المحقق في الشق الأول من تعليقه، ولكن ما يحسب له تعليله العلمي الدقيق الذي يفسر به عدم وقوفه على قائل الأبيات، فرأى أنها «قد تكون» من

---

(١) كتاب المآخذ ١ / ٦١.

(٢) انظر على سبيل المثال: كتاب المآخذ ٣/٧٦.

(٣) كتاب المآخذ ١/٩، وانظر مثالاً آخر ٥/٢٩٤.

شعر المؤلف، وفي هذا الظن منهج علمي رصين يحمد للمحقق؛ إذ لا يجب القطع إلا بدليل، وأما ما لا نجد عليه دليلاً فلا نقطع به.

ومما لم يقف المحقق على تخريجه ــ على الرغم من شهرته كما ذكر ــ ما قاله بعض الحكماء لبعض الملوك عندما قال الملك: «ما أطيب الملك لو دام! فقال: لو دام لم يصل إليك»[١].

وأرى أن السبب في عدم وقوف المحقق على هذه المقولة، أنها ــ على الرغم من شهرتها ــ تعد من التراث الشعبي العام، مما قد تتداوله الألسنة من زمان ابن مَعْقِل الأزدي وحتى وقتنا هذا، ولكنها مما لا يسهل العثور عليه في الكتب المدونة من تراثنا العربي.

السقط والشطب:

اختص المحقق بعض التعليقات بما سقط من المتن، واستلحقه المؤلف بإشارات اللحق في هوامش النُسخة المخطوطة، كما هو متعارف عليه، وكان يكفيه أن يشير فقط، ولكنه وضع اللحق بين معقوفتين في المتن؛ لتنبيه القارئ على ما يريده، وكان يكفيه الاقتصار على التعليق[٢].

ومن التعليقات اللافتة أيضاً ما اختصه المحقق بما شطبه المؤلف من المتن، فأثبته المحقق في تعليقاته للفائدة[٣] وكان ذلك في غير قليل من التعليقات، حتى أننا لو أردنا إفراد ما شطبه المؤلف من المتن فأثبته المحقق للفائدة لشغل ذلك كتيبًا أو كتابًا[٤]، ومنها ما هو طويل ويحمل فوائد، فضلاً عن فائدة، من مثل تعليق المحقق: «ذكر المؤلف بيتًا من شرح التبريزي وعلق عليه، ثم ألغاه واضعًا عبارته المعهودة ((بَطَلَ)) على الجانب الأيمن، ويقع المحذوف في سبعة أسطر، وأثبته هنا للفائدة: وقوله:

لِلَّندى الغَلَبُ أنه فاض والشّعـــ ـرُ عِمَادي وابنُ العَميد عِمـادُه

قال: أقر بأن الندى فاضَ فغلب الشعَر، وجعل الشعر عِمادًا له.

قال: والأشبهُ أن تكون الهاءُ في آخر البيت عائدةً على الندى، فكأنه يقول: إن عمادي الشعرُ، والنَدى عمادُهُ ابن العميد، فقد غلب الشعر.

---

(١) كتاب المآخذ ٢/ ٢٣.

(٢) كتاب المآخذ ١١/١، ١٢ وانظر أيضاً ٦٥/٢، ١١٥، ١٢/٣، ١٣.

(٣) كتاب المآخذ ١٣/١، وانظر أيضاً ٧/٣، ٢٨.

(٤) انظر على سبيل المثال: كتاب المآخذ ١٣٠/٢، ١٦٠، ١٦١، ١٧١، ٣/ ٥١، ٥٨، ٥٩، ٧٠، ٧٢، ٧٧، ٢٠/٥، ٣٥، ٨٨.

وهذا قول الجماعة، إلاَّ أنهم لم يقولوا: ((والأشبه أن تكون الهاء عائدة على الندى)) بل قالوا: إنها للنَدى.

وزاد من عنده أنْ قال: ويُحْتَمَلُ أنْ تكون الهاءُ في ((عمادُهُ)) عائدة على القريض؛ أيْ: أستظهر على المديح بأن ابن العميد عماد القريض. وهذا الذي زاده فيه نظر؛ لأني لا أراه يتوجَّهُ توجهًا صالحًا»[1].

وإثبات المحقق ما شطبه ابن مَعْقل يعد منحى سديدًا، لاسيما إذا ما تذكرنا ما نوه به بعد مقدمة الجزء الأول وقبل المتن من أَن الكتاب محقق على نُسخَة المؤلف، ويبدو لي أن ابن مَعْقل لو قُدّر له أن يصدر للمآخذ إبرازة[2] أخرى لكان قد أثبت بعض ما شطبه في هذه الإبرازة في إبرازاته التالية للكتاب.

على أن المحقق في تتبعه لكل ما أثبته ابن مَعْقل، ومحاولته نقل صورة ـ إلى حد بعيد ـ لما بين يديه من مخطوطتي الكتاب تتبع كل ظواهر النَسْخ، حتى أنه أفرد بعض التعليقات لما كرره الناسخ من كلمات أو عبارات على سبيل السهو، يقول في تعليقه: «كرر المؤلف كلمتي ((نسيت كل)) مرتين، فاكتفيت بإحداهما»[3].

وإثبات مثل هذه التعليقات قد يكون نافعًا لمن يدرس ظواهر نَسْخ الكتب وسمات النُسَّاخ في نسخهم، وهو مبحث يختص به علم المخطوطات الحديث، أما ما يختص به فن التحقيق من مباحث فهذا يعد من باب الوصول بالنُسخة المحققة إلى أقرب صورة أرادها المؤلف في نسخته المخطوطة، أو بعبارة أخرى، محاولة المحقق أن يقف القارئ على أدق التفاصيل الخاصة بنَسْخ المخطوطة، وكأن القارئ يقرأ النُسخة المخطوطة من الكتاب المحقق بكل ما تحمل من سقط وزيادة وشطب وغيرها من سمات.

الدقة والتحري:

ومن مناحي الدقة التي تستوجب التوقف، حتى يطلع شُداة المحققين على ما قد يبذله المحقق من جهد قد تكون نتيجته سلبية، ولكنها علمية منهجية دقيقة في آن تفيد التثبت والوقوف على

---

(١) كتاب المآخذ ٣/٤٥.

(٢) الإبرازة عند القدماء بمثابة الطبعة في مصطلحنا الحديث الآن.

(٣) كتاب المآخذ ٣/ ٤٧.

حقيقة الأمر، وسوف أورد تعليق المحقق هنا بنصه ؛ حتى يتضح الأمر[١]: حاشية مهمة تقول: «يكتب قبل أنساعها ممغوطة: أنا صخرة الوادي. . . وشرحه، والبيت الذي بعده وشرحه، وذلك في الورقة المفردة» قلت: الواقع أن هذه الورقة المفردة غير موجودة ضمن مآخذ ابن مَعْقِل على أبي العلاء، هنا في المكان الذي حدده، ولا هي أيضًا موجودة داخل المخطوط، والظاهر أنها سقطت، أو أن المؤلف نسي أن يرفقها . وقد بحثت عنها بنفسي داخل المخطوط نفسه في إستانبول فلم أجدها»[٢] .

والتعليق غنيٌ بنفسه، غنيٌ أيضًا عن التعقيب.

رصد اختلاف الروايات بين الكتاب ومصادره:

وتوجه الجهد التحقيقي في غير قليل من التعليقات إلى رصد الاختلاف في الروايات بين مآخذ ابن مَعْقِل وبين نسخة الكتاب الذي أخذ عليه[٣]، فيقارن بين قراءة نسخة المآخذ وبين قراءة نسخة اللامع العزيزي[٤]، كما يقارن أيضًا بينه وبين شرح التبريزي الموسوم بالموضح[٥] .

ومما حرص المحقق على إثباته في تعليقاته على المتن النصُ على ما تفرد به كتاب المآخذ من عبارات ونصوص لم ترد فيما بين يدي المحقق من الكتب التي أخذ عليها ابن مَعْقِل، وذلك من مثل ما تفرد به على شرح التبريزي الموسوم بالموضح فيما نقله ابن مَعْقِل عنه «قال: أعداؤه يَقْضَمُون الجمر والحديد مكرهين؛ لما يَلْقَوْنَ من شدَّته عليهم. . .» ويعلق المحقق بقوله: «جملة ((لما يلقون من شدته)) غير واردة في نسخة شرح التبريزي الذي بين يدي»[٦] .

وفيما صنعه المحقق دليل على جهد تحقيقي آخر، وهو مقابلته بين نصوص كتاب المآخذ، ونصوص الكتب المأخوذ عليها مقابلة دقيقة.

ولا يتوقف عند هذا الحد، ولكنه يتعدى مقارنة الروايات إلى إثبات بعض الكلمات من اللامع العزيزي «الكتاب المأخوذ عليه» ويضيفها إلى متن المآخذ؛ حتى يستقيم السياق. «وأقول: إن

---

(١) كتاب المآخذ ٣/ ٤٧ .

(٢) كتاب المآخذ ٢/ ٧ .

(٣) من مثل ما أثبته في حواشي الجزء الخامس من نتائج المقابلة بين مآخذ ابن مَعْقِل على شرح الواحدي وشرح الواحدي نفسه، انظر على سبيل المثال الصفحات ٢٩٤، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣١٠، . . . . .

(٤) كتاب المآخذ ٢/ ٩٢، ١٠٤، ١٠٨، ١١٠، ١١٨ .

(٥) كتاب المآخذ ٣/ ١٣، ٢٩، ٣٠ .

(٦) كتاب المآخذ ٣/٦١ .

قوله: « فكأنهم [كانوا] جمادًا، أو أمواتًا، فجعلهم الحمام أحياءً » ويعلق المحقق على كلمة كانت بين المعقوفتين بقوله: « ليست في الأصل وأضفتها من نص اللامع أعلاه؛ لأن السياق يقتضيها »»[١].

وما قام به المحقق يعد منهجًا وسطيًا بين من يمنعون إقحام أي شيء على المتن، مهما كان خطره وأهميته - وبين من يتجوزون في ذلك دون محاذير، ويدعم هذه الوسطية أن الكلمة التي أضافها إلى متن كتاب المآخذ هي من متن الكتاب المأخوذ عليه.

على أن المحقق يتجاوز ما سبق إلى أمر آخر سوف أورده تفصيلاً فيما يلي « وقولهُ: [الخفيف]

وعَوَارٍ لوَامعٌ دِينُهَا الحـــــــ ـــــلُ ولكنَّ زِيَّهَا الإحْرَامُ

قالَ: قولهُ: دينُها الحل أيْ : لا تقتل إلاَّ من يَحل قتلهُ. [وأقول] : وكذلك قال الكنديْ»[٢].

وجاء تعليق المحقق على كلمة "أقول" بين المعقوفتين على النحو الآتي: «أضفت فعل القول لدفع اللبس»[٣].

وهنا لنا وقفة مع المحقق، حيث نرى أن الجملة الأخيرة بدون ما أضافه لا تحتمل اللبس، وقد يخالف ما ذهبنا إليه مخالف، وإن قبلنا المخالفة فإن هذا أيضًا لا يعني أن يضيف المحقق كلمة إلى المتن لم تكن من أصله المخطوط لمجرد اللبس، وبخاصة إذا علمنا أن هناك منحى في التحقيق لا يقبل الإضافة إلى المتن، حتى وإن كانت إضافة هامة، بل أساسية.

ولسنا ممن يأخذ بهذا المنهج، ولسنا كذلك ممن يذهب إلى الجانب الآخر، على اتساع الخرق بين المنهجين، فلا نؤيد إضافة كلمة للمتن لمجرد دفع اللبس، ولكن الأمر يحتاج فقط إلى إشارة من المحقق في التعليق دون إضافة إلى المتن[٤].

ولي تعليق على هذا النوع من الإضافة، فقد لاحظت أن المحقق لا يضيف في الأغلب[٥] إلى المتن سوى هذه الكلمة "وأقول" على طول الكتاب، ويبدو هنا أن المحقق قد تأثر بأسلوب ابن

---

(١) كتاب المآخذ ٢/ ٢١٤.

(٢) كتاب المآخذ ٢/ ١٩١، ١٩٢.

(٣) نفسه ١٩٢/٢.

(٤) وقد قام المحقق بمثل هذه الإضافة في مواضع أخرى، منها ١٩٩/٢، ٢٠٤، ٣٣/٣.

(٥) على أنه أحيانًا يضيف كلمات أخرى، من مثل «أن»وغيرها، انظر كتاب المآخذ ٥/ ٢٩٧، الهامش الرابع.

مَعْقل، فقد درج على استخدام أسلوب قال أقول في مآخذه، كذلك نعرف أن المحقق اشتغل بأمر الكتاب ــ كما ذكر في استهلاله بالجزء الأول ــ مدة ربع قرن، مما جعله يتأثر تأثرًا قويًا بأسلوب المؤلف، حتى أنه يستخدم أسلوب قال أقول في تعليقاته على المتن[١].

وهو ما جعل ذلك ينسحب أيضًا على إضافاته للمتن التي غلب عليها كلمة «وأقول». ومن ذلك تعليق المحقق «إلى هنا ينتهي السطر الرابع من الورقة الرابعة مما ألحقه المؤلف. قال المؤلف بعد ذلك: ((يرجع إلى أول التخريج، ويكتب بعد هذا قوله:

كذلك أخلاقُ النساء . . . .))».

قلت: وهذا ما فعلتُهُ!»[٢].

ويبدو من التعليق مدى تأثر المحقق بأسلوب ابن مَعْقِل في نمط لا يخلو من دقة وطرافة في آن.

الحوار بين المتن والهامش:

وتنقلنا هذه الدقة والطرافة إلى منحى آخر انتهجه المحقق في تعليقاته يتسم بالسمتين ذاتهما، فالمطالع للتعليقات يدرك بوضوح اعتماد المحقق إقامة حوار بينها وبين المتن يتسم بالحيوية في الأسلوب؛ مما يجعل القارئ ربما ينطق بصوت مسموع محاورًا كلاً من ابن مَعْقل والمحقق على السواء، وتتبين مثل ذلك في كل من تعليقيه «بما أن المؤلف لم يعلق على هذا البيت أكتفي بالإحالة على المآخذ على ابن جني وما بعدها».

«لم ينسب التبريزي في نسخة ((شرحه)) التي اعتمدتُ عليها هذا الإعراب لابن جني. فهل في هذا إشارة من ابن مَعْقل إلى سرقة التبريزي من ابن جني؟ ربما»[٣].

فقد وجدتني أنطق الكلمة من التعليق مع المحقق، مما يجعل قراءة النص والتعليقات عليه قراءة حية متنامية تدعو القارئ إلى أن يكون قارئا مشاركًا منتجًا، لا مستهلكًا وحسب، كما شاع ذلك في مباحث النقاد المحدثين من أوربيين وعرب.

---

(١)كتاب المآخذ ١/ ١٢، ١٣، ٧٣، ٢/٧، ١١، ١٣، ١٦، ٣/١١، ١٥، ٣٨، ٤٦، ٤/١٤، ٢٤، ٢٥، ٨٩، ٥/٧، ٨، ١٥، ١٧، وفي غيرٍ قليل من هذه الأمثلة وغيرها، مما لم نثبته هنا، نستطيع الاستغناء عن قلت وأقول، ولكن الأمر كما أوضحت سلفًا.

(٢) كتاب المآخذ ٣/ ٣٨.

(٣) كتاب المآخذ ٣/٧٩.

توثيق نسبة الأشعار:

وهناك منحى آخر من مناحي الجهد التحقيقي في التعليقات على المتن يستحق التنويه به فمن صميم عمل المحقق البحث، بل الاجتهاد والدأب في البحث في المصادر لمحاولة الوقوف على نسبة الأبيات غير المعزوة في الكتاب المحقق، وتوثيقها . وكان من مناحي الصعوبة في منهج ابن مَعْقِل في كتاب المآخذ تضمينه بعض شروحه وتعليقاته على الشُرَّاح أبياتًا شعرية لبعض الشعراء دون أن يعزوها لقائليها، سواء كان ذلك لعدم وقوفه عليهم، أو عدم تأكده من النسبة، أو إهمالها، وذلك من مثل قوله تعليقًا على المعري: «وأقول: لم يُرِدْ ذلك، وإنما أرادَ أنه إذا قال: إن يَفعَل فعلاً، جودًا أو بأسًا، كان فعلُهُ أكثرَ من قوله، كقول الشَّاعر: [الوافر]

يقول فيُحْسنُ القول ابنَ لَيْلى ويَفْعَلُ فَوْقَ أَحْسَنِ ما يقولُ»[١] .

ويعلق المحقق على قول ابن مَعْقِل: كقول الشَّاعر بقوله: «البيت لنصيب بن رباح، ديوانه ١١٤ »[٢] .

وهناك العديد من التعليقات التي اختصها المحقق بعزو الأبيات غير المعزوة في شرح ابن مَعْقِل[٣]، وهي غير قليلة إلى حد ما، وهو جهد تحقيقي يحمد له، وبخاصة أن هناك بعض الأبيات مما لم تثبت نسبته، فتضطرب بين أكثر من شاعر، ومن مثل ذلك تعليق المحقق بقوله: «هذا البيت متنازع النسبة، فهو تارة ينسب لعلي بن محمد بن بسام، وتارة لابن المعتز، انظر شعر ابن بسام، شعراء عباسيون ٢: ٥٠٨، وينسب لأبي العتاهية عند الخويي، فرائد الخرائد ٢٥٤، ٢٥٥، ولم أجده في ديوانه ولا في ديوان ابن المعتز»[٤] .

ومَنْ عالج فن التحقيق يعلم جيدًا قدر الجهد المبذول فيما نص عليه المحقق في سطرين وبعض كلمات في تعليقه، وهو أمرٌ غنيٌّ عن الشرح والتفصيل، حقيق بالإحماد والتقريظ لعمل المحقق الذي اجتهد ما وسعه الجهد في توثيق نسبة الأشعار غير المنسوبة، وهو أمر عُني به في جُل تعليقاته الخاصة بتخريج أبيات المتنبي التي اتسمت بالدقة والإلحاح في تتبع المصادر والإحاطة بها، ومَنْ يطالع أجزاء الكتاب المحقق يستطع تبين ذلك في غير لبس.

---

(١) كتاب المآخذ ٢/٢٠٧ .

(٢) كتاب المآخذ ٢/٢٠٧ .

(٣) انظر على سبيل المثال : كتاب المآخذ ٢/٢١١، ٥/٢٩٦، ٣٠١، ٣٠٩ .

(٤) كتاب المآخذ ٣/ ٨ .

وكذلك يتضح وجه آخر من الجهد التحقيقي في تخريج الأبيات التي عزاها ابن مَعْقل إلى قائليها، ولكن كشف المحقق بالبحث والتقصي خطأ ابن مَعْقل في النسبة، كما اجتهد في تحقيق النسبة الصحيحة معتمدًا المصادر، ونطالع مثل هذا الجهد في قوله تعليقًا على نسبة ابن مَعْقل بيتًا لابن المعتز: «لم أجد البيتين في ديوان عبد الله بن المعتز، والبيت مع آخر عند الشريف المرتضى، الأمالي ١: ٦٠٨ منسوبان لأبي دلف العجلي، وهما عند ابن قتيبة، عيون ٢: ٣٢٥، منسوبان لأعرابي؛ وعند ابن عبد ربه، العقد ٣: ٤٥ منسوبان ((لبعضهم)) ورواية عجز البيت عند الشريف:

.... كأنَّما طَلَعتْ في أَسود البَصَرِ

ورواية البيت عند ابن قتيبة:

في كلِ يومٍ من الأيام نابتَة كأنما نَبَتَتْ فيه على بَصَري»[1].

وما قام به المحقق من تصحيح نسبة البيت، والاجتهاد في تخريجه على المصادر يوضح صفة يجب أن يتحلى بها المحقق الجاد، وهي التيقظ، وتغليب الشك على اليقين في كل ما يطالعه في النص المحَقق، حتى يثبت بدليل.

الأثبات الفنية:

عُني المحقق بالأثبات الفنية للكتاب، وهي دائمًا ما تمثل ختام الجهد التحقيقي في الكتب المحققة. ومن خلال مطالعة الأثبات الفنية التي جعلها ستة، متضمنة ثبت المصادر والمراجع، يبدو أن المحقق من أصحاب منهج الاختصار والاقتصار في صنعة الأثبات، وعدم تكثيرها وتشقيقها، إلا أن تكون المادة العلمية في النص المحَقق تحتمل ذلك، بل تتطلبه.

ومن أولى الملاحظات التي تتبين للمطالع أن الثبتين الأول والثاني خاصان بقوافي الأشعار، ولكن ــ كما يتبين من تقسيمها على ثبتين ــ قد جعل المحقق الأشعار قسمين، اشتمل القسم الأول على «ثبت قوافي أبيات الماخذ على الشرّاح»، في حين اشتمل القسم الثاني على «ثبت قوافي الشواهد الشعرية».

وتتبين القيمة الحقيقية لتقسيمه لثبت القوافي، إذا ما أراد أحد الباحثين دراسة مآخذ ابن مَعْقل، أو مقارنتها بغيرها من كتب الشُرَّاح، أو الكتب التي عُنيت بالتعقيب والتعليق على الشُرَّاح

(١) كتاب المآخذ ٣/٣٣.

فإن ثبت قوافي أبيات المآخذ على الشُرَّاح يكون نعم المعين لهذا الباحث، ويحمل عنه عبء تجميع هذه الأبيات في بطاقاتَ مستقلة، أو هو يسهل عليه جمعها إلى حد بعيد .

أما الأثبات الثلاثة التي تتبع ثبتي القوافي فقد كانت للآيات القرآنية، والأعلام، والأماكن والقبائل، وقد أبلى المحقق فيها بلاءً حسنًا بوضعها على الترتيب الألفبائي المعهود .

أما الثبت السادس الذي اختصه المحقق بالمصادر والمراجع فهو يدل مجتمعًا مع التعاليق على سعة اطلاع المحقق على مصادر الكتاب الذي يحققه[1]، وحسن عرضه لها في نهاية الكتاب، ونهاية الجهد التحقيقي على السواء .

---

(١) وقد يكون من صدى ذلك أن الثبت استغرق خمسين صفحة من القطع الكبير تحتوي كل منها حوالي سبعة مصادر .